المرأة والفضاء السياسي في المجتمع الجزائري
(قراءة سوسيولوجية للواقع والتطلعات)

أ/رزقي نوال
جامعة الجزائر3

مقدمة:

نجد في مجتمعنا الجزائري على غرار الكثير من المجتمعات الأخرى، وخاصة العربية، المشاركة السياسية الضعيفة للمرأة مقارنة بمشاركة الرجل، حيث يبدو أنّ نجاحها في المسار الدراسي، وحصولها على أعلى الشهادات التي فتحت لها أبواب ميادين الشغل، على رأسها قطاع التعليم والصحة والقضاء والصحافة، يبدو أنّ ذلك النجاح لم يرتق إلى الميدان السياسي بنفس الوتيرة، حيث تميّزت مشاركتها السياسية، ومنذ سنوات طويلة بضعف كمّي ونوعي في مرحلة الأحادية السياسية وحتى بعد صدور دستور 1989 ودخول المجتمع الجزائري مرحلة التّعدّدية السياسية.

والمرأة كفاعل اجتماعي، كان تفاعلها مع السياسة القائمة بالمجتمع يختلف دائما عن تفاعلات الرجل السياسية، وإلى جانب الفوارق الشخصية، يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى المنتَج الثقافي والاجتماعي والسياسي بمجتمعنا، الذي لطالما سيطرت عليه القيم المحافظة والذهنية الذكورية، التي كانت سببا مباشرًا في تهميش المرأة سياسيًّا والتشكيك في كفاءتها داخل هذا الميدان، رغم كونها قد برزت على المستوى الاجتماعي.

لذلك يمكن اعتبار الوضع السياسي للمرأة لا يزال بعيدًا عن طموحاتها وأهدافها السياسية، رغم ما جاءت به التّعدّدية السياسية من فرص تواجد سياسي.

هذا ما تعكسه لنا مشاركتها السياسية الضعيفة وبروزها المتواضع في النشاطات السياسية، خاصة المعقدة نسبيًّا، كقيادة حزب أو الوصول إلى البرلمان أو حتى الحكومة.

إلاّ أن العامل الأساسي الذي يمكن اعتباره لصالحها وفرصة ثمينة لبروزها سياسيًّا، هو التعديل الدستوري الذي قام به رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، فيما يخص ترقية

الحقوق السياسية للمرأة، من خلال مضاعفة حظوظها في النيابة ضمن المجالس المنتخبة، وقد تمّ بذلك تخصيص كوطة نسائية ضمن القوائم الانتخابية، مما جعلها ولأوّل مرة تبرز في انتخابات 2012، خاصة التّشريعيّة منها، متحدّية بذلك الصورة النمطية التي أسرها المجتمع بها لسنوات عديدة، ومُكسِّرة لقيود التهميش السّياسي الذي طالما عانت منه المرأة داخل الأحزاب السياسية وخارجها.

الشخصية السياسية لدى المرأة:

تعكس الشخصية السياسية لدى المرأة درجة وعيها السياسي، ويتم بناء تلك الشخصية في مراحل متعددة ووفق مصادر مختلفة، ولعلّ أهمها؛ التنشئة الاجتماعية والسياسة التي تُعتَبَر المفسر الرئيسي لسلوك الفرد داخل محيطه الاجتماعي، وهي "عملية تستمر طول العمر، تتمخض في بعض نتائجها عن تشكيل وإعادة تشكيل التفاعلات الاجتماعية. ذلك أنها تتيح المجال للأفراد بأن ينمّوا أنفسهم ويطوِّروا طاقاتهم، ويتعلّموا ويتكيّفوا مع ظروف الحياة المستجّدة حولهم"[1]، بغية التمكن من التواصل مع المجتمع من خلال امتلاك أدوار اجتماعية بداخله.

وتتم هذه العملية من خلال مؤسسات ومصادر عديدة، يتفاعل معها الفرد طيلة حياته، إن كان بصفة دائمة أو مرحليّة، أهمّها الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق والدّين والنسق السياسي القائم بالمجتمع.

أمّا التنشئة السياسية التي تعتبر جزءًا من التنشئة الاجتماعية، فتساعد المرأة في التفاعل والاندماج سياسيا، حيث تكسبها ثقافة سياسية وفق قيم واتّجاهات معيّنة، ويتشكّل بذلك وعيها السياسي متأثّرًا بالتوجهات والمصالح الإيديولوجية والتيارات الفكرية السائدة في المجتمع.

إلا أنه جدير بالذكر أنّ التنشئة السياسية التي تتلقاها الفتاة، خاصة بمجتمعاتنا العربية، لا تزال تختلف عن تنشئة الذكور، رغم التّطوّر والتحرّر الذي عرفته المرأة، حيث بقيت مؤسسات المجتمع – خاصة الأسرة – تُنشئ الفتاة على فكرة التبعية والانتماء والخضوع لإرادة الرجل، ممّا يجعل نوع ودرجة تشكّل الوعي السياسي لديها يختلفان عن تلك التي عنده.

هذا ما يجعلنا في كثير من الأحيان، نجد المرأة بمجتمعنا تعتقد أنها غير ملزمة ولا مضطرّة إلى التّفكير فيما هو سياسي، وأنّ السياسة من اختصاص الرجل الذي يتّصف

[1] غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، تر: د/ الصيّاغ فايز، ط4، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2005، ص 88.

بذهنية ذكورية حارسة ومُضطهدة لها أحيانا، لطالما حدّدت ما هو مشروع وغير مشروع بالنسبة إلى المرأة الجزائرية. وكان ذلك منذ القدم، خاصة في مرحلة الاستعمار الفرنسي، أين اعتبر الرجل (أب، أخ، زوج...) حارسا عليها، يحاول حمايتها وبشتى الطرق (مثلا بفرض لباس تقليدي محتشم عليها، منعُها من الخروج من البيت ومن الدراسة، أو الدراسة لسنوات قليلة فقط، وفرض فكرة الزواج المبكر... إلخ).

حتى بعد الاستقلال ولسنوات عديدة بقيت المرأة تعاني من تلك الذهنيات على مختلف المراحل والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرّ بها مجتمعنا، وهذا طبعًا من المنطقي أن يؤثّر سلبا على مشاركتها الاجتماعية، وخاصة السياسيّة.

وبالمقابل، نجد العديد من الجبهات والحركات النسوية تناضل اجتماعيّا وسياسيًّا وقانونيًّا من أجل مجابهة الإقصاء السياسي الذي تعاني منه المرأة في العالم بدرجات متفاوتة، خاصة بالمجتمعات العربية التي تقيّد المرأة باسم الدّين أو العرف أو التقاليد أو غيرها من الأسباب الإقصائية، غير المبررة لا شرعًا ولا علما، بل هي مجرد رقابة اجتماعية مغلوطة في بعض جوانبها، مفروضة على المرأة منذ ولادتها، وتاريخنا البشري والإسلامي أكبر دليل على أنّ المرأة عنصر فعال بالمجتمع.

صور المشاركة السياسية للمرأة بمجتمعنا:

تعتبر المشاركة السياسية من أهمّ منتجات النظام الديمقراطي، كما أنها تعكس درجة الوعي السياسي، حيث إنّ تفاعل الأفراد مع ما هو سياسي يظهر بمشاركتهم السياسية التي تعتبر سلوكا تأسيسيا لأي نظام سياسي بعد عملية التنشئة السياسية. وبذلك فالمرأة المُشاركة سياسيًّا تؤثر في عملية صنع القرار أو باتّخاذه بطريقة رسمية أو غير رسمية، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبدوافع مختلفة وبدرجات متفاوتة، حسب ميولاتها وقدراتها ودرجات تغلغلها وتمسّكها بالنشاط السياسي، وما تملك من موارد وهامش للحرية. هذا ما يفسّر وجود درجات للمشاركة السياسية، حيث هناك من النساء من تهتم فقط بالسياسة، يمكن مثلا أن تهتم بالقراءات السياسية أو أن نجدهن متعاطفات مع حزب معين، تقمن بعملية الانتخاب لصالحه، وهناك أيضا المنخرطات سياسيّا في حزب معين وهنّ بذلك أكثر انغماسًا في السياسة، ليليَ ذلك القيام بنشاط سياسي أكثر تعقيدًا، مثل الترشح أو حتى ممارسة السلطة السياسية ضمن منصب قيادي (وزير دولة مثلا).

وعلى عكس المشاركة السياسية الإيجابية التي تعتبر سلوكًا سياسيّا إيجابيًّا يقوم به الفرد بهدف التفاعل مع سياسة مجتمعه، نجد سلوكات ومواقف سياسية سلبية تجاه النظام

السياسي القائم، أهمها السلبية السياسية التي تتمثل في "اللّامبالاة وعدم الاهتمام بالأفراد أو الظواهر والمواقف في المجتمع بصفة عامة أو خاصة"[1]، كما نجد "الشّكّ السياسي أو الشّكّ في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع، خاصة قياداته والنظر إلى العمل السياسي على أنه عمل رديء وأنّ الثقة في رجال السياسة أمر مستحيل"[2].

كما يمكن تصنيف سلوك آخر يعتبر خطيرًا على الأنظمة الحاكمة، ألا وهو "الغربة السياسية"، وذلك حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية، وفي مقابل الغربة السياسية، نجد الاغتراب السياسي، والذي يتمثّل في شعور الفرد (المواطن) بأنّ المجتمع والسّلطة لا يحسّان به ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع، الأمر الذي يؤدي بالفرد إلى التقليل من أهدافه وفقدانه الحماس والدّافع والباعث للمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية في مجتمعه"[3].

ومن المحبط القول إنّ معظم هذه السلوكات والمواقف السياسية السّلبيّة كثيرًا ما نجدها عند المرأة بمجتمعنا، وهو تطوّر طبيعي ومنطقي لتأثّرها المباشر بمحيطها الاجتماعي، وما يُمارس عليها من ضبط وضغط اجتماعي غير متوازن ولا محسوب في كثير من الأحيان.

وبذلك، تعتبر المشاركة السياسية من أنجع المقاييس التي نقيس بها مدى تطبيق مبدإ الديمقراطية الذي يقوم على مبدإ المساواة واحترام حقوق وواجبات كل أفراد المجتمع، نساء كنّ أم رجالا، أقلية كانوا أم أغلبية... إلخ.

وهي حقّ وواجب لكل امرأة، تمكّنها من التعبير عن رأيها وإرادتها، مُحدّدة بذلك دورًا اجتماعيًّا وسياسيًّا لها، يساهم في ترقية المجتمع سياسيا، وفي نفس الوقت، تعزّز المشاركة السياسية ثقة المرأة بنفسها وبقدراتها، كما تفتح لها مجالا واسعًا للتّكوّن والرّفع من مستوى وعيها السياسي، خاصة كونها قد تمكّنت وبجدارة من فرض نفسها اجتماعيا واقتصاديا بتفوّقاتها الفكرية والمهنية، ونضالاتها لحماية وطنها، وشهيدات ومجاهدات ثورتنا أكبر دليل على أنّ المرأة بمجتمعنا ليست بعاجزة، إلاّ أنّ حظوظها في المشاركة لصنع القرار السياسي كانت ولا تزال ضعيفة، لا ترقى إلى ما لديها من كفاءات، فحتى في مرحلة ثورتنا

---

[1] د/ السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي - ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص: 160 – 161.

[2] نفس المرجع، ص 161.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

التحريريّة، عُرفت المرأة بكونها ممرضة أو ناقلة للمعلومات أو الذخيرة أو المناشير أو القنابل، ولم تبرز قط كدبلوماسية أو كقياديّة سامية داخل المجموعات القيادية، وهذا دليل آخر على تأثّرها بالصورة النمطية التي رسمها المجتمع لها ولم تستطع تجاوزها.

عوامل محفّزة لترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

كل تفاعل للمرأة مع السياسة يمكن تصنيفه ضمن صورة من صور المشاركة السياسية، حتى تلك السلبية منها، حيث "إذا كانت المشاركة تعني ممارسة تأثير على السلطة باتجاه معيّن، فإنّ كلّ أشكال التّدخّل المستعملة في هذا الهدف يجب أن تُعتبر كأشكال للمشاركة السياسية"[1].

وإنّ المشاركة السياسية الأكثر تعقيدًا للمرأة بمجتمعنا – كما تناولناها سابقًا – هي التّرشّح وتقلّد مناصب سياسية عليا، إلاّ أنّ هذا النوع من التفاعل السياسي كان ولا يزال ضعيفًا بمجتمعنا، فمثلا وحسب إحصائيات وزارة الداخلية والبرلمان الجزائري نجد أن في انتخابات 1997، كانت هناك 13 امرأة منتخبة في الانتخابات التشريعية مقابل 380 مقعد، ممثّلةً بذلك نسبة 3، 4٪ من البرلمانيين، وفي مجلس الأمة كانت 8 نساء، أي ما يعادل نسبة 5، 6٪.

أمّا فيما يخص المحلّيات، فكنّ 75 امرأة منتخبة بالمجالس الشعبية البلدية، و62 امرأة منتخبة ولائيّا.

وفيما يخص ترشح المرأة لانتخابات 2002، فلا يمكن القول إنها قد تمكنت من ترقية مشاركتها السياسية عبر الغرف والمجالس المنتخبة، حيث مثلا لم تكن هناك سوى 26 برلمانية ولم تصل سوى 5 نساء إلى الحكومة. أمّا انتخابات 2007، فقد أكّدت ضعف التمثيل النسوي للمرأة عبر المجالس المنتخبة، وحتى عبر الترشح، حيث مثّلت المرأة أقلّ من 9٪ من الترشيحات الإجمالية بعدما لم تمثّل سوى نسبة 7٪ في انتخابات 2002.

أمّا البرلمان سنة 2007، فلم تصل إليه سوى 29 امرأة من مجموع 389 مقعد، وهذا أكبر دليل على أنّ المرأة لم تتمكّن منذ استقلال الجزائر إلى غاية سنة 2007 من فرض حضورها لا على القوائم الانتخابية ولا بعد ذلك على مستوى البرلمان أو الولاية أو حتى البلدية، عكس انتخابات 2012، التي أحدثت التغيير ولو بنسب

[1] Le Compte Patrick et Denni Bernard: Op-cit, P 137 .

متفاوتة في الحضور السياسي للمرأة، خاصة على القوائم الانتخابية وبعدها على القوائم المنتخبة بفضل عوامل مختلفة، آخرها نظام الكوطة.

إلاّ أنه قبل التّطرّق إلى انتخابات 2012، يجب تحليل جميع العوامل التي يمكن أن تكون الدّافع الأساسي لترقية المشاركة السياسية للمرأة وإيصالها أوّلا إلى عملية التّرشّح المرتبطة بنشاطات سياسيّة أخرى، أهمّها المشاركة الحزبية، كما أنّ التّرشح جعلها تشارك في الحملات الانتخابية، وهو سلوك سياسي وتحدٍّ اجتماعي للمرأة، تُحاول من خلاله زيادة التأثير على نتائج الانتخابات كونه "يُمارَس من خلال الحملات الانتخابية تأثيرًا كبيرًا على القادة، مثل ذلك التأثير الذي ينتج من خلال عملية التصويت"[1].

وفي نفس الوقت، نجد أنّ هذا النّشاط "يحتوي المواطن في المواقف الصّراعيّة، وهو يتطلّب درجة أكبر من المبادأة "L'initiative"، وذلك مقارنة بما هو حادث بالنسبة إلى العملية الانتخابية، وهو فعل سياسي أكثر صعوبة"[2]، ممّا يصعّب من مهمة المرأة المترشّحة التي تعيش تناقضات ما بين طموحاتها السياسية، والدور الاجتماعي الذي ينتظره المجتمع منها، لم تتمكّن من تجاوزها، بل حاولت التّخفيف منها، خاصة كونها أصبحت تمتلك بعض الموارد المهمة لحياتها السياسية أهمّها:

❖التعليم:

تمكّنت المرأة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من فرض نفسها اجتماعيًّا، خاصة من خلال تميّزها من حيث المستوى التعليمي الذي يعكس درجة وعي فكري ورأسمال ثقافي يرتبط ويؤثر بطريقة مباشرة على درجة وعيها السياسي.

ويمكن إرجاع ذلك إلى أوّل عامل، وهو تعميم التعليم المجاني إلى غاية 16 سنة للجنسين منذ الاستقلال، ممّا حفّز الأولياء على تسجيل أبنائهم وأعطى الفتاة فرصة كبيرة للرّقي اجتماعيًّا وفكريًّا بعد استغلال المدرسة كسبب شرعي يسمح لها بالخروج من البيت وكسر القيود المفروضة عليها بداخله.

فعلى سبيل المثال، وحسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية، كان عدد الفتيات المسجّلات بالتعليم الابتدائي في السنة الدراسية (1962- 1963) قد بلغ 282. 842 تلميذة، ليتضاعف هذا العدد ويصل في السنة الدراسية (2008- 2009) إلى 1. 535. 532 تلميذة. وقد وصل مثلا عدد

---

[1] د/ عاطف أحمد فؤاد: **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص ص: 95، 96.

[2] نفس المرجع، ص 96.

المتمدرسات في الأطوار التعليمية الثلاثة إلى 3. 711. 573 تلميذة في السنة الدراسية (2007-2008)، بعدما كان عددهنّ 422. 506 متمدرسة في السنة الدراسية (1963- 1964).

ولم تتميّز الفتاة بالحضور الدراسي فقط، بل بنتائجها التي أوصلتها إلى المقاعد الجامعية، أين برزت في مختلف التخصصات وتفوّقت بالنتائج وبالبحث العلمي، مما ساعدها على اكتساح ميادين العمل.

❖العمل وتقلّد المناصب القيادية:

استطاعت المرأة، وخصوصًا المتعلّمة، أن تتجاوز المواقع التقليدية التي منحها إيّاها المجتمع، وأن تتحدّى فكرة تأنيث البطالة بفرض نفسها في ميادين مهنية مختلفة، أهمها مهنة التعليم التي تتماشى طبيعيًّا مع دورها التربوي، وهي المهنة الأكثر تقبّلا اجتماعيًّا من حيث ما توفره للمرأة من أوقات فراغ ومن محيط مهني جلّه أساتذة وبعض الإداريين والعمال.

ونجد أيضا المرأة في الصحافة المرئية والمسموعة والمكتوبة، وفي القطاع الصّحّي والقضاء والمجال الاقتصادي والصناعي (عمومي منه أو خاص)، وقد تمكّنت أيضا من البروز بالأمن الوطني والدرك الوطني والجيش.

وعمومًا، استطاعت المرأة العاملة أن تكتسب الخبرة اللازمة لمنافسة الرّجل، وساعدها في ذلك كفاءتها التي أوصلتها إلى مناصب قياديّة وحسّاسة بمختلف المجالات المهنية بالمجتمع، ممّا جعلها لا تكتفي بالمنافسة المهنية مع الرجل بل أصبحت تطمح إلى التنافس السياسي.

❖الاستقلالية المادية:

يمكن اعتبار الاستقلال المادي الذي حقّقته المرأة العاملة خاصة، عاملا من أهمّ العوامل التي جعلتها تمحو فكرة الانتماء والخضوع لإرادة الرجل (أبًا كان أم أخًا أم زوجًا أم...)، كونها لا تحتاج أن يكفلها ماديًّا، بل وفي كثير من الأحيان، هي التي تقوم بمساعدته أو التّكفّل بالمصاريف الماديّة بصورة مباشرة (مثلا توفير البيت، أو السيارة، أو المصاريف اليومية... إلخ).

وهذا ما منحها ثقة أكبر في نفسها للمطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية، حتى وإن لم يتماش ذلك مع ما يسود من عادات وتقاليد وقيم للأسرة التي تنتمي إليها أو المجتمع الذي تتواجد فيه، خاصة وأنّ الطّرف الثاني (أي صاحب الأمر والسلطة عليها)، أصبح أكثر فأكثر متساهلا معها ومع مشاريعها وأهدافها، وبالأخص بعد الأزمة الاقتصادية التي مسّت العديد من الأسر بمجتمعنا، والتي كانت سببًا في خروج المرأة للعمل، المؤهّلة وبعدها حتى

المرأة التي تفتقد لتأهيلات علمية أو مهنية.. خرجت وعملت وأصبحت تُمثّل مصدرًا مهمًّا من مصادر الأسرة الاقتصادية.

❖الحركات النسوية:

لطالما ارتبطت المشاركة السياسية للمرأة بجهود الحركات النسوية التي سعت إلى ضمان حقوقها السياسية، ونعني بالحركة النسوية "منظومة فكرية أو حركية مُدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن، وقد بدأت الحركة النسوية كحركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع، بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان من تحقيق لذاته، بالحصول على مكافآت عادلة (مادية أو معنوية) مقابل ما يُقدِّم من عمل"[1].

وعمومًا، يمكن التمييز بين نوعين من الحركات النسوية، الأولى هي الحركات النسوية الغربيّة، والثانية، الحركات النسويّة الإسلاميّة، عربيّةً كانت أم غير عربيّة، انتشرت عبر المجتمعات بنسب متباينة، سعت إلى تحقيق مبدإ المساواة بين الجنسين ومحاربة العنف ضد المرأة وضمان حقها في التعليم والعمل وجلّ المشاركات الاجتماعية والاقتصادية لترتقي تلك المطالب إلى ضرورة مشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي، من خلال احترام حقوقها السياسية وتسهيل مشاركتها في كلّ نشاط سياسي، بسيطًا كان أو معقّدًا، باستخدام نظام الكوطة خاصة، كمرحلة أوّليّة لضمان تلك الحقوق.

وفيما يخص الحركات النسوية بمجتمعنا، فقد وُجدت بنسبة جدّ ضعيفة بعد الاستقلال، كانت في معظمها تميل إلى الحركات النسوية الغربيّة، ليبرز البعض منها بعد مرحلة التّعدّدية السياسيّة، عصرية منها إسلاميّة وأخرى تميل للغربية، إلا أنها تأثّرت بحالة الطوارئ التي بقيت الجزائر لمدة طويلة تحت غطائها، فعاقت تشكّل جمعيات جديدة منها النسوية. وإلى جانب الجمعيات النسوية، يمكن الإشارة إلى بعض الاتجاهات والعناصر داخل المجتمع المدني، التي تساند المرأة ومشاريعها الاجتماعية والسياسية بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، وإن كانت لا تُعتبر في نشأتها حاملة لهذا الهدف.

❖القوانين والنصوص الدستوريّة:

تؤكّد القوانين والنصوص الدستورية بمجتمعنا على المساواة بين الجنسين من حيث الحقوق والواجبات بما فيها السياسية منها، فعلى سبيل المثال، في الفصل الرابع (الحقوق والحريات) من الدستور الجزائري المُعدّل سنة 2008، تنصّ المادة (29) على أنّ "كل المواطنين

[1] د/ العزاوي وصال نجيب: **المرأة العربية والتغيير السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 09.

سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يُتذرّع بأيّ تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي".

هذا ما يؤكد مساواة الجنسين أمام القانون الجزائري من حيث الحقوق والواجبات، أمّا المادة (31)، فهي أكثر تحليلا لتلك المساواة، حيث تنصّ على أنه "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتّح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

ليتمّ بعد ذلك نشر المادة (31) مكرّر (3) التي تنص على أنه "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"، وهي أوّل إشارة لتطبيق نظام الكوطة الذي تمّ التأكيد عليه في قانون الانتخابات، والذي لاقى عدّة معارضات من طرف المجتمع السياسي، حيث اعتبره البعض منافيًا لما جاء في الدستور من مواد مساوية بين الجنسين، مثل المادة (50) التي تنصّ على أنّ "لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن يَنتخب ويُنتخَب"، وهذا يسقط ضرورة تخصيص نسبة لفئة معينة دون غيرها في الترشيحات المحليّة أو التشريعية أو حتى الرئاسيّة.

كما أنّ هناك من السياسيين من رأى أنّ المغزى من تعديل 2008 (المادة 31 مكرّر) هو كسب للصوت النسائي لا غير، وهناك من اشتكى (خاصة الأحزاب) من عدم وجود عدد كافٍ من النساء المستعدّات سياسيًّا للتّرشّح وتغطية نسبة 30٪ المفروضة التي تزيد أو تنقص حسب المنطقة.

ومن جهة أخرى، نجد العديد من النساء قد أكّدن على أنّ فرض نظام الكوطة وحده لا يكفي، حيث إنّ عدد النساء في القوائم الانتخابية ليس المؤشر الوحيد للتمكين السياسي للمرأة، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار المراتب التي تتواجد فيها المترشحات داخل تلك القوائم، وهذا ما تتخوّف منه النّاشطات سياسيا، كونهنّ يعانين من التّحيّزات الاجتماعية ضد المرأة السياسية.

كما يمكن الإشارة إلى قانون الأسرة كأهم القوانين المؤثرة في مصير المرأة الاجتماعي، والذي يعتبره العديد من الحركات النسوية والجمعيات، وجهًا من أوجه الرّقابة الاجتماعية ذات الطابع القانوني المجحفة أحيانًا في حقّ المرأة الجزائرية، رغم كون المرأة فردًا ذا استقلالية يمثل مجموعه تقريبًا نصف المجتمع، فوجّهت إليه انتقادات شديدة تسببت بصورة مباشرة في تعديلات عديدة لمواده.

المرأة السياسية وانتخابات 2012:

أهمّ ما ميّز انتخابات 2012 التشريعية وبعدها المحلية بالنسبة إلى المرأة السياسية الجزائرية، هو استخدام نظام الكوطة، الذي فرض تواجدًا نسويًّا على القوائم الانتخابية، كوطة حدّدها القانون العضوي للانتخابات، تمثّلت في 30٪، وأحيانًا فاقت أو قلّت عن هذه النسبة حسب المنطقة وعدد المقاعد، فتعزّز بذلك التواجد السياسي للمرأة على ساحة المنافسة. أمّا نتائج الانتخابات فقد بيّنت تفاوتًا ملحوظا بين نجاحات المرأة في التشريعيات والمحليات.

ففي انتخابات 10 مايو 2012 التشريعية وحسب وزارة الداخلية، تحصّلت المرأة على 146 مقعد من أصل 462، أي بنسبة فاقت 31٪ والكوطة المفروضة، وهذا بفارق واضح مع الانتخابات السابقة التي فازت فيها المرأة بنسبة 07٪ تقريبًا.

ولقد تصدّرت مترشحات حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) الترتيب بـ 68 مقعدًا من أصل 220 مقعد تحصّل عليها هذا الحزب، لتليها 23 امرأة مترشحة مع حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، أي بفارق ملحوظ بين الحزبين، وتزداد الفجوة مع القوائم المنتخبة الأخرى، ولربّما النسبة الإقصائية (05٪) التي فُرضت تُعتبر أكثر الأسباب المباشرة في ذلك الفارق، إلى جانب عدد النساء المترشحات ومراتبهن داخل القوائم الانتخابية.

أمّا فيما يخص انتخابات 29 نوفمبر 2012 المحلية، فقد أكسبت المرأة 4715 مقعد، منها 4120 مقعد بالمجالس الشعبية البلدية، أي بنسبة 16، 55٪، و595 مقعد بالمجالس الشعبية الولائية، ممّا يعادل نسبة 29، 69٪.

من هذه النّسب المذكورة، نلاحظ أنّ المرأة المترشحة قد تَمكّنت في الانتخابات الولائية من تحقيق نتائج قريبة من نسبة الكوطة المُطبَّقة، إلا أنها وبالمقابل في المجالس الشعبية البلدية، نجد أنّ نسبة نجاحها قُدِّرت تقريبًا بنصف الكوطة المفروضة، وبـ 4 رئيسات للبلدية فقط. ويمكن إرجاع السّبب في حصولها على هذه النتائج إلى كون المقاعد المُحصّل عليها متشتّتة على عدّة بلديات إلى جانب نسبة (07٪) الإقصائية، وأيضا عدم وجود المرأة في معظم الأحيان بقمم القوائم الانتخابية، وما يميّز الانتخابات المحلية عمومًا من حساسيات وحسابات جهويّة أو حتى شخصية أحيانًا، تجعل المرأة المترشحة أكثر من مُنافسها الرّجل، بحاجة إلى إثبات قدراتها وإمكانياتها السياسية، ومدى تمكّنها من إدارة العمل السياسي، خاصة الجانب الميداني بمشاكله وما يفرضه من احتكاك مباشر مع شتّى فئات المجتمع المتابينة من حيث التنشئة والمستوى الاقتصادي والثقافي، ممّا يجعل تفاعلاتها وردود أفعالها، خاصة في حالة الطوارئ والأزمات (سقوط بناية مثلا)، تختلف من حيث التجاوب والتقدير لتلك المرأة

التي نزلت بحملتها الانتخابية إليهم، وحتى المُنتخبة التي بعد ذلك ستُحاول استقطابهم لضمان التّسيير الجيّد والفعّال لمهمّتها.

إلا أنها، وفي كثير من الأحيان، تعاني من الذهنية الذّكورية التي تشكك في قدراتها، فغالبًا ما يتمّ اتّهام المرأة السياسية بكونها جدّ حسّاسة، متسرّعة في اتّخاذ القرارات، بما فيها قرار الاستقالة، أو حتى بكونها ليست أمًّا ولا زوجة ولا حتى بنتًا مسؤولة، بل تُعتبر أنانيّة بحجّة أنها عندما تُمارس السياسية، تُهمل الدور الاجتماعي الطبيعي المرتبط بها داخل الأسرة؛ هذا ما يجعلها عُرضة لسلوكات سلبيّة وغير لائقة، تتحوّل في العديد من الأحيان إلى عنف لفظي أو حتى مادي.

كل هذه العوامل جعلت العديد من المترشحات في الانتخابات المحلّيّة لـ 2012، ترفض نشر صورهنّ بالقوائم الانتخابية، خاصة بالأحياء الشّعبيّة والمناطق النّائية، تخوّفًا من نظرة بيئتهنّ الاجتماعية إليهنّ بمنظور سلبي وخاطئ، ومن ردود الأفعال السلبية وغير المحسوبة، التي يمكن أن تواجههنّ إن تعرّف عليهن الشارع.

خاتمة:

تعكس درجة المشاركة السياسية مدى ديمقراطية المجتمعات، فالتّفاعل السياسي حقّ لكلّ فرد، إلا أنّ المرأة بمجتمعنا تُعاني من بعض شوائب الموروث الثّقافي والتنشئة الاجتماعية والسياسية، التي تضعها ضمن صورة نمطية تؤثّر بشكل مباشر على مشاركتها السياسية الكمية والنوعيّة، لذلك فعلى المرأة المُربّية للجيل الصّاعد ألاّ تُنتج نفس السلبيات التي تصوّر الموروث الثقافي للمرأة، والحرص على إعطاء الجنسين تنشئة فعّالة وهادفة.

كما يجب أن تتخلّص المرأة من التّهميش السياسي الذي طالما عاق ترقية مشاركتها السياسية، من خلال استغلال ما حقّقته من نجاحات علمية ومهنية، وما حصلت عليه من غطاء قانوني أوصلها ولأولّ مرّة بنسب أعلى من كلّ ما حقّقته بالانتخابات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال إلى البلدية والولاية والبرلمان، ممّا جعل مستقبلها السياسي في منعرج فاصل وحسّاس، وزاد من مسؤوليتها في استقطاب من يتبنّى قضيّتها ومبادئها وأساليبها، فيدعّم تواجدها السياسي دون فرض ذلك بقانون الكوطة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. د/ السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي - ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

2. د/ العزاوي وصال نجيب: **المرأة العربية والتغيير السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

3. د/ عاطف أحمد فؤاد: **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

4. غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، تر: د/ الصيّاغ فايز، ط4، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2005.

باللغة الفرنسية:

5.Le Comte Patrik et Denni Bernard: **Sociologie du politique**, presse universitaire de Grenoble, France, 1990.

6.**www. APN. Dz**. البرلمان الجزائري

7.**www. M. education. gov. D**z. وزارة التربية الوطنية

8.**www. anterieur. gov. Dz**. وزارة الداخلية